قوله فالحيض دم اه هذا معناه الشرعي واما اللغوي فهو خروج الدم قوله لان المراد من الداء داء يكون منشاء لخروج الدم لاطلاق المرض العارض لها لانه لا يجب
فيكونه عاتراه المريض الحق لا دخل لمرضنا فخروجه حيضا في ايامه قوله فالذي يكون
من الرحم قبل الرعاف والدماء الجارية من الجراحات ودم الاستحاضة فانه
دم عرق قال رحم قوله فاذا استمر الدم اشارة الى بيان حكم اجتماع دم الحيض
والداء كما مر في شرح قول المصنف وعلى عشرة حيض من بلغت مستحاضة قوله احترازا
عن النفاس اقول قد صرح بعض شراح الهداية والكنز بان قوله سليمة عن داء
احترازعن دم النفاس فان النفاس في حكم المريضة حتى اعتبر بتراعاتها في الثلث
فيقول المص لاداء ايضا يغني عن التقييد بعدم الولادة فلا وجه لايجاب الشارح ايا
ويمكن ان يقال انه ناظر الى اصطلاح اهل العرف العام فانهم لا تعد مريضة
حالة الولادة عند هم قطعا او يقال المراد من الداء المرض وكون الولادة كذلك
محل بحث قوله ثم الاصح ان الحيض موقت اقول لعل وجه مناسبة ايراد هذه المسئلة
ههنا هو انه لما تبين زمان ابتداء اعتبار الحيض في النساء من قوله امرته بالقعود
اراد ان يتبين زمان انتهاء ذلك الاعتبار فقال ثم الاصح فانه قال الصحة اشارة
الى المرجوحية رواية وذكر ها صاحب المحيط حيث قال لا تقدير في الايام بل السن
في رواية وايا ستا على هذه الرواية ان تبلغ مبلغا لا تحيض مثلها
فاذا بلغت هذا المبلغ حيض وانقطع الدم حكم بانها ستا فان رات بعد ذلك
دما يكون حيضا على هذه الرواية فيبطل الاعتد بالاشهر ويظهر فساد النكاح
كذا في الكفاية قوله والمختار انها اذا رات بريء عن ظاهره ان هذا مخالف لقوله
ثم الاصح لان المفهوم منه كون جميع انواع الدم التي راتها بعد الاياس غير
من الحيض ومن هذا القول كون النفوذ منه حيضا بعد اياس من ارادان
قيل اصل في قوله في ظاهر المذهب قوله بعد ما ايد خمس وخمسين على راي
البخاريين وبعد ستين على راي اكثر المشايخ والفتوى في زماننا بعد خمس

فمن هو قول عائشة وسفيان الثوري وغيرهما كذا في الكفاية قوله والاصح
الثاني اي شديد قوله واذا رات صفرة اي تلك المراة قالت هي حيث شئن وحسن قوله
او تسوية اي تشبيهة لونا بلون التراب قوله وبعده لكانه اختار منه ما افتى به صدر
الشهيد كما صرح به صاحب الكفاية تقلا من المحيط حيث قال وكان ينبغي ببطلان الاعتداد
بالاشهر لو راث الدم قبل تمام الاعتداد دبا ولا ينبغي ببطلانه لو راته بعده وبهذا
انكشف وجه مخالفة الشارح للمتن في باب العدة في شرح قوله وآيسة رات الدم بعد
عدة الاشهر حيث نظر به بقوله فتقل انقضاء ها مع ان مقتضى الظاهر بعد بدل الحيض وحاصله
فيه انشاء الله تعالى قوله واكثره عشر يوما وقول الطائفتين في الحيض اكثر
يبتنى عليه قولهما في النفاس موافقا للمعقول حيث قال انتفاء اكثر النفاس يعلم
لاجتماعهم على ان اكثر مدة النفاس اربعة امثال اكثر مدة الحيض وانما كان كذلك
لان الترجح لا ينفخ في الولد قبل اربعة اشهر فيجتمع الدماء في رحم اربعة اشهر واذا
نفخ صار الدم غذاء للولد فاذا خرج الولد خرج مكانه مجتمعا في الدم اربعة اشهر
فكل شهر عشرة ايام وهذا المعقول جار على اصل الشافعي ايضا لانه قال اكثر
مدة النفاس ستون يوما وهو اربعة امثال اكثر مدة الحيض عنده وهو خمسة عشر هذا
زبدة ما في شروح الهداية قوله فحيلولة الكرسف يعني انه ما دام حابلا بين الدم و
الفرج الخارج لا يعطيها حكم الحايض وهو بضم الكاف وسكون الراء وضم السين المهملتين
القطن في اصطلاح الفقهاء قطعه قطن او خرقة من اخلاق ثياب يوضع على فم
الفرج كذا في الكفاية قوله يكون اقل من خمسة عشر انما قيد بالاقل منها لان تمامها
اقل مدة الطهر الصحيح فلا نزاع فيكونه فاصلا وعاقدا ونه نقوطهرا فاسد فيكون بملا
له قوله بين الدمين اعلم ان حاطة الدم لطرفين شرط بالاتفاق لكن عند
ابي يوسف بطريق مدة الحيض وعلى هذا لا يجوز بداية الحيض وختمه بالطهر لانه
عند الحيض والنفي لا يبدأ ولا يختم بالضد وعند ابي يوسف يطلق المتخلل وان
لم يكن في الدم على هذا لا يجوز بداية وختمه به ومن اصله انه يجعل زمانا هو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)